تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الفقر "البرازيل أنموذجاً" للمدة ١٩٨٠-٢٠١٨

م.د. مصطفى فاضل حمادي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
mostafa_fadel@uomosul.edu.iq

اولاً. المستخلص:

تعد مشكلة الفقر من المشاكل الكبيرة التي تواجه الاقتصاديات على كافة انماطها، وان مسألة معالجتها من القضايا التي تستحوذ على اهتمام اغلب الاقتصاديين، ذلك لما لهذه المشكلة من انعكاسات على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحد المعالجات هي السياسات المالية من خلال الانفاق الحكومي أو الضرائب، يتناول هذا البحث جانب الانفاق الحكومي والية معالجته للفقر، تم الاعتماد على بيانات البرازيل لدراسة مدى امكانية استخدام الانفاق الحكومي في تخفيض الفقر، تم استخدام اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك لتفحص البيانات ومن ثم قياس علاقة الاجل الطويل باستخدام طريقة (OLS) وقياس علاقة الاجل القصير باستخدام نموذج (Error correction model) ومن ثم اختبار العلاقة السببية. إن المشكلة التي تواجه البحث هي ارتفاع معدلات الفقر لسنوات طويلة على الرغم من تنوع السياسات المتبعة في البرازيل، الا انها لم تفلح الا بتخفيض الفقر بنسب ضئيلة جداً. انطلق البحث من فرضية مفادها أن الانفاق الحكومي يؤدي إلى تخفيض الفقر وأن هذا التأثير يختلف باختلاف نوع الانفاق والاجل سواء كان طويلاً او قصيراً، وفي البرازيل سوف يكون هنالك تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي في تخفيض الفقر لكون ان البرازيل من الدول النامية. جاءت نتائج البحث مؤيدة للفرضية في ان التأثير للإنفاق الحكومي ايجابي في تخفيض الفقر في الاجل الطويل أما على الاجل القصير فليس هنالك علاقة بين الاثنين. وهذا ينطبق على الانفاق على التعليم (الذي يعد أحد ادوات الانفاق الحكومي الاستثماري) ايضاً لكن بمستوى اعلى للتأثير بالأجل الطويل وعدم وجود هذا التأثير في الاجل القصير. اما فيما يتعلق بالعلاقة السببية فلم يكن لها اي اتجاه بين الفقر وبنود الانفاق الحكومي.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الانفاق الحكومي، نموذج تصحيح الخطأ.

The impact of consumer government spending on poverty, "Brazil as a model" for the period 1980-2018

Lecturer Dr. Mustafa Fadhil Hammadi
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

The problem of poverty is one of the major problems facing economies of all types, and the issue of addressing them is one of the issues that attract the attention of most economists, because this problem has repercussions on all political, economic and social aspects, one of the treatments is financial policies through government spending or taxes. This research deals with the aspect of government spending and the

mechanism for its treatment of poverty. Brazil's data was relied upon to study the extent to which government spending can be used to reduce poverty. Stability and Cointegration tests were used to examine data and then measure the long-term relationship. For a long time using the OLS method and measuring the short-term relationship using the Error correction model and then testing the causal relationship. The problem facing research is the high rates of poverty for many years, despite the diversity of the policies pursued in Brazil, but it managed only to reduce poverty in very small proportions. The research was based on the hypothesis that government spending leads to poverty reduction and that this effect varies according to the type of spending and the term, whether it is long or short, and in Brazil there will be a positive impact of consumer government spending in reducing poverty, given that Brazil is a developing country. The results of the research support the hypothesis that the effect of government spending is positive in reducing poverty in the long term. As for the short term, there is no relationship between the two. This applies to spending on education (which is one of the tools for government investment spending) as well, but at a higher level of influence in the long term and the absence of this effect in the short term. As for the causal relationship, it did not have any direction between poverty and government spending items.

Keywords: Poverty, Government spending, Error correction model

ثانياً. المقدمة:

تعددت الآراء حول تأثير الانفاق الحكومي في الحد من الفقر، وايهما ذو فاعلية أكبر في تخفيضه السياسة المالية ام السياسة النقدية، ومن ضمن السياسات المالية الانفاق الحكومي الذي بدوره يقسم الى قسمين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والانفاق الحكومي الاستثماري، ففي معظم الاقتصاديات فان لكل نوع من الانفاق الحكومي تأثيره سواء كان ايجابي ام سلبي، فمنهم من يرى ان كلا نوعي الانفاق تأثيره ايجابي، ومنهم من يرى تأثيره سلبي ومنهم من يرى تأثير الاول سلبي والثاني إيجابي.

في هذا البحث سوف يتم اختبار تأثير الانفاق الحكومي في الفقر وتم استخدام الانفاق الحكومي الاستهلاكي فقط، اما الاستثماري فلم يُدخل للنموذج الا فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي على التعليم، لكون أن غالبية الانفاق في البرازيل هو استهلاكي اذ يبلغ نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (نسبته من GDP) أكثر من (80%)، كذلك فان البيانات للإنفاق الحكومي الاستثماري غير متوفرة في البرازيل.

مشكلة البحث: تأتي مشكلة البحث من معاناة الاقتصاد البرازيلي لمعدلات فقر مرتفعة ولسنوات طويلة على الرغم من استخدام اساليب متعددة لتخفيضه إلا انها لم تصل إلى الهدف المطلوب.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الانفاق الحكومي يساهم في تخفيض الفقر وان معدلات التأثير تختلف باختلاف نوع الانفاق سواء كان استهلاكي ام استثماري، كما ان هذا التأثير يختلف باختلاف الآجال سواء كان طويلاً ام قصيراً.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الفقر للبرازيل، ومعرفة اتجاه التأثير سواء كان ايجابي أم سلبي وللأجلين الطويل والقصير، من ثم اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات.

اهمية البحث: يستمد البحث اهميته من امكانية استخدام سياسات الانفاق الحكومي في تخفيض نسبة الفقر في البرازيل.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج التحليلي في وصف متغيرات النموذج والدراسات السابقة، كما تم الاعتماد على اسلوب الاقتصاد القياسي في الوصول إلى النتائج.

ثالثاً. مفاهيم اساسية

١. **مفهوم الانفاق الحكومي:** يشير الانفاق الحكومي الى النفقات التي تصدر من قبل الحكومة سواء كانت هذه النفقات اقليمية او محلية او وطنية، وهو يشكل جزءً كبيراً من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، فهو مبلغ نقدي يخرج من ذمة الدولة المالية او أحد تنظيماتها بهدف اشباع حاجة عامة (عبد واخرون، ٢٠١٩، ١٩٩). معنى ذلك ان الانفاق الحكومي يتطلب شروط ثلاثة هي، ان تكون مبلغ نقدي، ان تصدر من شخص عام (الدولة او أحد تنظيماتها) وتحقق نفع عام، فالإخلال بأحد هذه الشروط الثلاثة يخرجها من طائلة الانفاق العام، بذلك فإن اعمال السخرة لا تعتبر نفقات عامة (إنفاق حكومي). ويقسم الانفاق الحكومي الى قسمين:

أ. **الانفاق الحكومي الاستهلاكي:** وهو الذي تنفقه الدولة لضمان سير المرافق العامة، كالمرتبات والاجور التي تدفع لموظفيها والعاملين لديها، والاعانات التي تدفع للعاطلين عن العمل او اصحاب الاحتياجات الخاصة (البيرماني وداود، ٢٠١٧، ٢٨١). بذلك فان حجم الانفاق الاستهلاكي يعد كبيراً ويستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة العامة، لذلك لابد من توفير الموارد المالية لتلبية هذا النوع من الانفاق.

ب. **الانفاق الحكومي الاستثماري:** هو الانفاق على عمليات خاصة في تكوين رأس المال، كشراء سلع وخدمات في المشاريع الاستثمارية، كإنشاء السدود، بناء المستشفيات والمدارس، والانفاق على البنية التحتية كالطرق والجسور (الكبيسي وحسن، ٢٠١٤، ٢٨١)

٢. **مفهوم الفقر:** هنالك العديد من المفاهيم التي توضح مفهوم الفقر، منها التقليدي ومنها الحديث، ويمكن تمييز نوعين من مفاهيم الفقر في الاقتصاديات هما: الفقر المطلق والنسبي، فالأول هو الحد الادنى من الدخل للحفاظ على الحد الادنى من مستوى المعيشة، ويطلق عليه بخط الفقر، حسب تصنيفات الامم المتحدة هنالك ثلاث انواع من الخطوط الاول عند ($1.90) والثاني عند ($3.20) والثالث عند (5.50)، تستخدم هذه الخطوط لمعرفة عدد الفقراء، فمثلاً عند خط الفقر ($3.20) يعد الفرد فقيراً إذا لم يتجاوز دخله اليومي ($3.20). (تم استخدام خط الفقر 1.90 في هذا البحث كون ان البرازيل تعد من الدول منخفضة الدخل عموماً. والنوع الثاني من الفقر (النسبي) هو عندما يكون دخل الاسرة اقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد المعني (الشريف، ٢٠١٨، ٤٥٩). معنى ذلك انه يقارن دخل الاسرة مع الدخول السائدة في البلد في تلك المدة، ويحدد ما يسمى بخط الفقر النسبي، بذلك فان خط الفقر هذا يختلف باختلاف الازمان واختلاف البلدان.

يتضح مما سبق ان خط الفقر المطلق هو مقياس موحد لكل البلدان ويكون هو نفسه لأي بلد كان وفي اي وقت، بينما خط الفقر النسبي هو يخص بلد معين فقط ويختلف عن البلدان الاخرى، فقد تكون الاسرة فقيرة في بلدٍ ما وتكون اسرة اخرى ذات نفس مستوى الدخل غير فقيرة في بلد اخر.

من الانواع الاخرى لخطوط لفقر هو المدقع والمقصود به كلفة تغطية الحاجات الاساسية لتوفير السعرات الحرارية اللازمة لممارسة النشاطات اليومية، وهذا يتم عن طريق تحديد سلة

غذائية التي تحتوي على تغذية توفر للأفراد الحد الادنى من السعرات الحرارية اللازمة، وتحسب اجمالي تكلفته لأسعار هذه السلة وبأقل الاسعار (ابو الشعير وعبد الباسط، ٢٠١٨، ٥٠٤).

هنالك انواع اخرى لخطوط الفقر منها الاجتهادي الذي يعتمد على الاجتهادات في تحديد مستوى الدخل الادنى، ومنها المزمن الذي يتصف بطول بقائه لفترات طويلة او لجيل كامل وهذا يصيب القدرات الانتاجية، الافتقار الى امتلاك الاصول المادية والتهميش الاجتماعي والسياسي.

من خلال ما سبق فهنالك اكثر من طريقة لتحديد حجم الفقر في اي بلد منها المطلق الذي يعني عدد الاشخاص اللذين لا تتجاوز دخولهم خط الفقر، وهذه الطريقة اكثر انتشاراً في الدراسات لكونه يسهل المقارنة الدولية بين البلدان، وهنا لابد من تحديد خط الفقر اولاً ، ويعتمد تحديد خط الفقر على الاستهلاك، اي تكلفة الحد الادنى من الغذاء الاساسي يومياً، وباستخدام هذا الخط يمكن التفريق بين ثلاث انواع من الفقر: الفقر المطلق الذي يكون فيه الدخل ادنى من خط الفقر، الفقر النسبي ضمن مجموعة ادنى دخل، والفقر المدقع وهو مستوى الدخل الذي لا يؤمن (80%) من الحد الادنى من الغذاء (الشريف، ٢٠١٨، ٤٦٤). كما ان هنالك مقياس اخر لقياس الفقر حو خط الفقر النسبي، فيمكن معرفة حجم الفقر هنا من خلال تجاوز الاسرة لنسبة معينة للدخول السائدة في البلد ام لا، فإذا تجاوزت فهي غير فقيرة والعكس بالعكس.

كما ان هنالك مقاييس أخرى تستخدم لمعرفة نسبة تفاوت توزيع الدخل بين الافراد مثل منحنى لورنز الذي يقيس مستوى تفاوت الدخول ويستخدم للتعبير عن عدالة توزيع الدخول من جهة وارتباطه بمقاييس اخرى للـ لا مساواة مثل معامل جيني. ويكون المحور العمودي في هذا المنحنى هو حجم الانفاق التراكمي والمحور الافقي هو العدد التراكمي للأسر.

هنالك حالتان لمنحنى لورنز، فاذا وقع هذا المنحنى على خط المساواة او خط التوزيع الامثل، يعني ان المساواة تكون تامة (100%) في توزيع الدخول، وهذه حالة نادرة، فكلما يقترب من خط المساواة يكون توزيع الدخل أكثر مساواة، وبالعكس كلما ابتعد يعني ذلك عدم مساواة أكثر (احمد، ٢٠١٠، ٢٨٩). وهنا قد يكون الابتعاد عن خط المساواة في الاعلى من منحنى لورنز او من الاسفل، فعندما تكون الفجوة من الاعلى معنى ذلك ان التوزيع يذهب لأصحاب الدخول المرتفعة، وعندما تكون الفجوة من الاسفل يعني ذلك ان الدخول تذهب لأصحاب الدخل المنخفض.

المقياس الاخر الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل هو معامل جيني، الذي يقيس حجم الفجوة بين توزيع الدخل و التوزيع الامثل لمنحنى لورنز، ويحسب رياضياً بقسمة المسافة بين خط التوزيع الامثل لمنحنى لورنز والمحور الافقي على نفس المسافة زائداً حجم الفجوة لمنحنى لورنز عن التوزيع الامثل، فمعامل جيني ليس بديل لمنحنى لورنز بل هو مكمل له، واذا ما اريد قياس التفاوت بالدخل لابد من استخدام الاثنين معاً، فمعامل جيني يبين حجم التفاوت من خلال الارقام ومنحنى لورنز يبين حجم التفاوت بالدخل من خلال الشكل مع معرفة لصالح من يكون هذا التفاوت هل لأصحاب الدخل المرتفع أم المنخفض.

رابعاً. الإطار النظري لتأثير الانفاق الحكومي في الفقر:

هنالك نباين في الافكار بين المدارس الاقتصادية لتأثير الانفاق الحكومي في الفقر، فالمدرسة الكلاسيكية ترى أن على الدولة أن تقوم بالنفقات التي يعزف عنها القطاع الخاص فقط، لكون أن تأثيرها سوف يكون سلبي في الدخول وعلى الفعاليات الاقتصادية، فهي يجب ان تقوم بوظيفة الحماية وتوفير الأمن (أي الدولة الحارسة)، لكون ان الكلاسيك ينطلقون من قانون ساي في

أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وأن أي تدخل في الحياة الاقتصادية من قبل الحكومة سوف يشوه هذا القانون.

أما الكينزيون فقد قدموا اعتراضاتهم على قانون ساي، في أن العرض لا يخلق الطلب المساوي له، وأن نظريتهم تنطلق من الطلب الكلي الفعال، ففي وقت الكساد يكون الطلب الكلي الفعال منخفض، لذا يجب على الدولة أن تتدخل في زيادة هذا الطلب من خلال زيادة نفقاتها، أما في أوقات التضخم فأن الطلب الكلي يكون مرتفع لذا على الدولة ان تخفض هذا الطلب من خلال تخفيض نفقاتها وزيادة الضرائب، فعند الكينزيون هنالك دور كبير للدولة من خلال سياساتها المعاكسة للدورة الاقتصادية، أي أن للدولة دور كبير في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات التصحيحية، معنى ذلك إن تأثير الانفاق الحكومي يكون ايجابي في الدخول ومن ثم تخفيض الفقر من خلال الية المضاعف.

في حين أن النيوكلاسيك يرون أن تدخل الدولة له تأثير سلبي على الفعاليات الاقتصادية وعلى الدخول والنمو الاقتصادي، فتدخل الدولة سوف يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص، فهي تدخل منافس له على الموارد مما يؤدي إلى ارتفاع اسعارها، وتنافسه ايضاً في عرض السلع من خلال زيادته وبالتالي انخفاض اسعار السلع نتيجةً زيادة عرضها، مما يؤدي إلى عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار والخروج من دائرة الانتاج، مما يعني انخفاض في تشغيل العمال وزيادة البطالة ومن ثم ارتفاع مستويات الفقر نتيجة انخفاض دخول العمال واصحاب رؤوس الاموال. كما أنه قد يولد التأثير السلبي نتيجةً زيادة الضرائب والديون المرتبطة بهذا الانفاق (Enyim, 2013, 104).

أما من وجهة نظر المكافئ الريكاردي لـ Barro فأنه ليس هنالك تأثير للإنفاق الحكومي في الفقر، كونه عند زيادة الانفاق الحكومي فإن ذلك سوف يقابل بزيادة الضرائب، مما يؤدي بالأفراد لزيادة مدخراتهم بمقدار الانفاق لكي يكونوا قادرين على تمويل الضرائب وقت استحقاقها.

إن للإنفاق الحكومي فعالية أكبر إذا ما وجه توجيهاً صحيحاً، فإذا كان موجه لفئة معينة او منطقة فقيرة فإن هذا سوف يخفض الفقر، فمثلاً أن النفقات الموجهة إلى الريف تكون لها فعالية أكبر من النفقات الموجهة إلى المدينة (Enyim, 2013, 104). فالنفقات على الائتمان الزراعي أو المكننة الزراعية سوف يكون له نتائج أفضل في تحسين دخول الفلاحين، وبالتالي تخفيض الفقر لهذه الفئة، كما أن زيادة الانفاق على التعليم والصحة في المناطق النائية والفقيرة سوف يؤدي إلى ارتفاع انتاجية العمال في تلك المناطق وبالتالي ارتفاع دخولهم.

معنى ذلك أن تخفيض الفقر لا يحتاج زيادة الانفاق الحكومي فقط، وانما توجيهه بشكل صحيح، فإذا ما وجه إلى اصحاب الدخول المرتفعة فإن هذا سوف يزيد التفاوت بينهم وبين اصحاب الدخول المنخفضة.

كما أن الانفاق الحكومي على البنى التحتية سوف يخفض الفقر من خلال تحفيز الاستثمار نتيجةً انخفاض تكاليف النقل، فتوفر البنى التحتية بشكل كافٍ سوف يشجع على الاستثمار من خلال الاستفادة من هذه البنى التحتية في تخفيض تكاليف الانتاج، وسرعة وصول الموارد الى المشاريع والسلع إلى الاسواق بكفاءة، مما يزيد في الاستثمارات وتشغيل العمال وبالتالي توفير دخول لهم. كما أنه هذا سوف يودي إلى تخفيض تكاليف النقل بالنسبة للعمال، مما يساهم في الحد من تكاليف معيشتهم.

خامساً. الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات السابقة الاجنبية التي تعالج تأثير الانفاق الحكومي في الفقر أما الدراسات العربية فهي نادرة، ومن هذه الدراسات الاجنبية هي:

١. دراسة (Mehmood & Sadiq, 2010) بعنوان العلاقة بين الانفاق الحكومي والفقر: تحليلات التكامل المشترك، تضمنت فرضية مفادها وجود علاقة طويلة وقصيرة الاجل بين العجز المالي، الناتج عن الانفاق الحكومي المرتفع على مستوى تحصيل الضرائب، والفقر. استخدمت الدراسة اختبار (ADF) لاستقرارية البيانات واختبار (Johnson Cointegration) ونموذج ECM لبيانات السلاسل الزمنية الممتدة من عام (1976) الى عام (2010) لباكستان، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية قصيرة الاجل وكذلك طويلة الاجل بين الفقر والإنفاق الحكومي. اي أن زيادة الانفاق الحكومي يخفض الفقر.

٢. دراسة (Mapfumo and et al., 2012) تحت عنوان تأثير الانفاق الزراعي الحكومي في الفقر في زيمبابوي، مفترضةً انه هنالك اهمية كبيرة للإنفاق الزراعي الحكومي في تخفيض الفقر في الريف، استخدمت الدراسة تحليل البيانات وخطة التنمية لتخفيض الفقر الى النصف في زيمبابوي، وتوصلت الى حاجة البلد الى زيادة نمو الانفاق على الزراعة بنسبة (54%) لتحقيق اهدافها، كذلك التوجه بالإنفاق الى البنى التحتية والارشاد والتعليم والاستثمار في القطاع الزراعي، التي لها دور كبير في زيادة الانتاج لهذا القطاع.

٣. دراسة (Asghar and et al., 2012) بعنوان الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي والفقر الريفي في باكستان، الفرضية الاساسية لهذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في باكستان غير مستقر ومتقلب بسبب التبعية للديون الخارجية وعدم الاستقرار السياسي، وان القطاع الزراعي يمثل أكثر من خمس الناتج المحلي الاجمالي وتوظف ما يقارب نصف القوى العاملة، لذلك فان النمو يربط القطاع الزراعي ارتباطاً وثيقاً بتحركات الفقر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لبيانات النمو ومؤشرات الفقر في القطاعات الاقتصادية لباكستان، وتوصلت الى أن هنالك تحسنا قويا في الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع التصنيع والزراعة والذي يؤدي إلى تراكم اعلى لرأس المال، في حين أن الإنفاق الحكومي الأعلى على برامج البنية التحتية والتنمية الريفية وبرامج شبكات الأمان الأخرى يولد المزيد من فرص العمل وخاصة لغير المهرة في المناطق الريفية. وتخلص الدراسة إلى أن هناك حاجة لحماية سلامة البلاد من خلال اتخاذ بعض الخطوات الجريئة في رفع وتطوير الوتيرة الاقتصادية.

٤. دراسة (Enyim, 2013) بعنوان الانفاق الحكومي وتخفيض الفقر في النمو الاقتصادي النيجيري، منطلقة من فرضية أن طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي وتخفيض الفقر والنمو الاقتصادي تعمد على طبيعة النفقات في الاقتصاد النيجيري، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستند على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وباستخدام مستوى الفقر كمتغير تابع، توصلت الدراسة إلى الانفاق الحكومي له تأثير معنوي في تخفيض الفقر.

٥. دراسة (Dahmardeh and Tabar, 2013) تحت عنوان الانفاق الحكومي وتأثيره في تخفيض الفقر (الدليل من مقاطعة سيستان وبلوشستان الإيرانية) فرضية الدراسة هي أن الفقر لا يزال موجوداً في إيران ويبدو من الصعب القضاء عليه على الرغم من أن الحكومة الإيرانية قد حسنت من محاولتها حل المشكلة. لذلك تحاول هذه الدراسة العثور على العلاقة بين الإنفاق الحكومي

ومعدل الفقر في سيستان ومقاطعة بلوشستان الإيرانية من خلال دراسة آثار نفقات الميزانية من (١٩٧٨) إلى (٢٠٠٨) على الحد من الفقر. علاوة على ذلك، بحثت هذه الدراسة في توزيع الدخل لـ (٤٢٠) أسرة في منطقة سيستان وبلوشستان في عام ٢٠١٠، وقدر تأثير الإنفاق الحكومي على الحد من الفقر باستخدام تقنية التأخر الموزع على الانحدار الذاتي (ARDL) بعد اجراء اختبار (DF) لاستقرارية البيانات. وتوصلت الدراسة الى أن النفقات البناءة لها تأثير إيجابي في الحد من الفقر.

٦. جاءت دراسة (Osundina and et al., 2014) بعنوان الانفاق الحكومي على البنى التحتية وتخفيض الفقر في نيجيريا، منطلقتاً من فرضية وجود علاقة ايجابية بين الانفاق الحكومي على البنى التحتية والهياكل الاساسية وتخفيض الفقر، واستخدموا متوسط نصيب الفرد من الدخل كمتغير استجابة، وتم استخدام اختبارات جذر الوحدة (ADF) لاستقرارية البيانات لـ ٤٣ سنة، ونموذج الاحدار الذاتي (VAR). وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الانفاق الحكومي على البنى الارتكازية وتخفيض الفقر في الاجل الطويل وسلبية بين الانفاق الحكومي على النقل وتخفيض الفقر وغير معنوية بالنسبة للإنفاق على الصحة والتعليم.

٧. دراسة (Kazungu and Cheyo, 2014) بعنوان الانفاق الحكومي على استراتيجيات النمو وتخفيض الفقر في تانزانيا، ماذا تعلمنا. مفترضة أنه على الرغم من النمو الاقتصادي المثير للإعجاب الذي يبلغ حوالي ٦% سنويًا الذي تمتعت به البلاد في سياق تنفيذ استراتيجيات النمو الا انه لم يخفض الفقر الا بنسبة قليلة وانه لا يزال متفشياً في القطاع الريفي. استخدمت هذه الدراسة الاسلوب التحليلي لبيانات السنوات العشرة الاولى من القرن الحادي والعشرون وتوصلت الى أن استراتيجيات النمو في تنزانيا لم تساعد على الحد من فقر الدخل بشكل كبير بسبب تخصيص النفقات الحكومية لتمويل الاستثمار في المجال الاجتماعي التي تقلل من فقر الدخل بشكل غير مباشر وتستغرق وقتًا حتى تتحقق. تبين هذه الدراسة بأن تنويع الدخل الريفي إلى جانب الاستثمار الكبير في القطاع الزراعي ذا أهمية قصوى كعلاج كامل للحد من فقر الدخل؛ والتحسين في نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية.

٨. دراسة (Adelowokan and Osoba, 2015) بعنوان عوائد النفط، الانفاق الحكومي ومعدل الفقر في نيجيريا، محتويةً فرضية مفادها انه لا يتم توجيه ايرادات النفط بشكل صحيح مما ادى الى تفاقم مشكلة الفقر، استخدمت الدراسة اختبارات الاستقرارية (ADF)، التكامل المشترك، طريقة المربعات الصغرى وسببية جرانجر لبيانات السلسلة الزمنية (1970-2013)، متوصلةً الى نتائج اهمها أن الناتج المحلي الاجمالي وعائدات النفط لهما تأثير سلبي في معدلات الفقر لمدة الدراسة، وأن تأثير عائدات النفط هي الاكبر.

٩. دراسة (Oriavwote and Ukawe,2018) بعنوان الانفاق الحكومي وتخفيض الفقر في نيجيريا، مفترضة ان هنالك دور للدولة في الحد من الفقر من خلال نفقاتها، استخدمت الدراسة اختبارات الاستقرارية (ADF) على البيانات لسلسلة زمنية ممتدة من (1980) الى (2016)، واختبارات التكامل المشترك ومنهجية (ECM)، واظهرت النتائج وجود تأثيرات كبيرة وايجابية قصيرة الاجل فقط للإنفاق الحكومي على الصحة، التعليم والبناء والتشييد في دخل الفرد مع مرونات منخفضة، والعلاقة السببية تكون فقط بين الانفاق الحكومي على التعليم ودخل الفرد.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها تتفق على أن الانفاق الحكومي يخفض الفقر، وأن هذا التأثير يعتمد على نوع الانفاق.

سادساً. اتجاهات الفقر والانفاق الحكومي في البرازيل: يمكن توضيح مسارات الفقر مع الانفاق الحكومي من خلال الجدول الاتي:

الجدول (١): مستويات الفقر والانفاق الحكومي ومعامل جيني في البرازيل للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

السنوات	عدد الفقراء اللذين دخلهم اقل من $1.90 (مليون)	فجوة الفقر 1.90%	حصة الدخل لأعلى 10%	حصة الدخل لأقل 10%	معامل جيني	الانفاق الحكومي الاستهلاكي نسبة من GDP	الانفاق الحكومي على التعليم نسبة من GDP
2010	10.1	2	43.32	1	53.1	79.239	5.39
2011	9.4	1.9	41.7	1.1	52.9	78.943	5.49
2012	7.6	1.5	41.7	1.1	52.7	79.942	5.54
2013	7.7	1.5	41.7	1.1	52.8	80.607	5.689
2014	5.6	1	40.6	1.2	51.5	82.113	5.689
2015	7	1.2	40.4	1.2	51.3	83.742	5.689
2016	8.9	1.6	42.4	1	53.7	84.198	5.688
2017	10.1	1.8	41.9	1	53.3	83.482	5.655
2018	9.9	1.6	41.4	1	53.1	82.828	5.812

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك الدولي، بنك البيانات، قاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة:
databank.albankaldawli.org/source/poverty-and-equity/preview/on
- IMF, 2019, World Economic Outlook Database, Data and Statistics: www.imf.org/external/data.htm

يلاحظ من الجدول اعلاه ان عدد الفقراء وفجوة الفقر لمن دخلهم اقل من (1.90) دولار انخفض تدريجياً بعد عام (2010) ثم تزايد في الاعوام الثلاثة الاخيرة في الجدول، وان حصة الدخل لأعلى (10%) من السكان جداً مرتفعة حتى مع انخفاض الفقر او ارتفاعه فان حصة الدخول لهؤلاء تبقى مرتفعة وبالعكس حصة الدخل لأقل (10%) تكون منخفضة جداً حتى في حالة انخفاض الفقر، مما يشير الى تفاوت الدخل بشكل كبير في البرازيل، وهذا ما يوضحه معامل جيني إذ يكون اعلى من (50%) لكل السنوات، مما يدل على ان توزيع الدخل او الانفاق الحكومي غير موجه بشكل صحيح وان الاغنياء هم من يحصل على الجزء الاكبر من الانفاق الحكومي. فهذا الاخير تكون نسبته مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي وتكون زيادته متلازمة مع تخفيض الفقر، الا انه لا يخفف من التفاوت في توزيع الدخول. كما ان الانفاق الحكومي على التعليم في حالة تزايد طفيف وتكون متلازمة مع تخفيض الفقر.

سابعاً. الجانب العملي: يتخذ الجانب العملي في هذا البحث عدة خطوات كالاتي:

١. **صياغة النموذج ومتغيرات البحث:** لاختبار فرضية البحث والوصول إلى أفضل النتائج تم صياغة نموذج الدراسة بالشكل الاتي:

$$PC_i = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_i + \mu_i$$

اذ أن:

j= 3,2,1 ..... K عدد المتغيرات التوضيحية

i = 3,2,1 ..... n عدد المشاهدات

μ: حد الخطأ العشوائي

PC_i: معدلات الفقر عند خط الفقر (1.90)

$\sum X_i$: مصفوفة المتغيرات التوضيحية التي تحتوي على المتغيرات الآتية:

G_i: الانفاق الحكومي الاستهلاكي كنسبة من GDP

GI_i: الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من GDP

GRi: معدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل

IN_i: معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)

U_i: معدل البطالة (العاطلين عن العمل كنسبة من قوة العمل)

IR_i: الاستثمار الحقيقي كنسبة من الـ GDP

DO_i: معدلات الدين الحكومي كنسبة من GDP

PG_i: معدلات النمو السكاني

وصف متغيرات النموذج

- الفقر (PC_i): يمثل فجوة الفقر ($1.90) وهي عدد الاشخاص اللذين لا تتجاوز دخولهم (1.90) دولار كنسبة من عدد السكان، وقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة Data From Database، ويمثل المتغير التابع في النموذج.
- الانفاق الحكومي الاستهلاكي (G_i): تم استخدام هذا النوع من الانفاق دون مثيله الاستثماري لعدم الحصول على بيانات عن الاخير، ويمثل الانفاق الحكومي الاستهلاكي حجم النفقات الحكومية على القضايا الاستهلاكية، مثل الرواتب والنفقات على الوزارات الخدمية. وتم الحصول على بياناته من صندوق النقد الدولي (WDO).
- الانفاق الحكومي على التعليم (GI) ويمثل حجم النفقات على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي الصادر من قبل الدولة.
- معدل التضخم (IN_i): وهو الارتفاع المستمر في الاسعار العامة للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، وقد تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لكونه أقرب ما يكون لمستويات دخل الافراد، وبالتالي إلى مستويات الفقر.
- معدلات البطالة (U_i): وتمثل عدد الاشخاص اللذين هم في سن العمل والقادرين على ادائه، لكن لا يعثرون عليه في ظل الاجور السائدة.
- الاستثمار الحقيقي (IR_i): ويمثل معدل الانفاق الاستثماري لإنتاج السلع والخدمات الانتاجية، (تكوين رأس المال) مستبعداً منه معدلات التضخم.
- معدلات الدين الحكومي (DO_i): وتمثل مقدار الاقتراض من قبل الدولة سواء كان هذا الدين داخلي أو خارجي، من افراد أو مؤسسات.
- معدل النمو السكاني (PG_i): ويمثل مقدار الزيادة السكانية الحاصلة خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة.

٢. **اختبارات جذر الوحدة:** تم استخدام اختبار Phillps-Perron (PP) لإيجاد جذر الوحدة الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة Phillps-Perron (PP) لبيانات البرازيل

المتغيرات	المستوى $I_{(0)}$			الفروق الاولى $I_{(1)}$		
	بدون مقطع واتجاه	مع مقطع	مع مقطع واتجاه	بدون مقطع واتجاه	مع مقطع	مع مقطع واتجاه
PC_i	-1.982 (0.04)	-0.903 (0.77)	-3.523 (0.051)	-6.863 (0.00)	-14.131 (0.00)	-13.794 (0.00)
GR_i	-5.204 (0.00)	-5.213 (0.00)	-5.184 (0.00)	——	——	——
G_i	0.889 (0.89)	-1.935 (0.31)	-1.611 (0.76)	-6.678 (0.00)	-6.916 (0.00)	-7.241 (0.00)
GI_i	1.436 (0.96)	-1.194 (0.66)	-2.220 (0.46)	-5.745 (0.00)	-5.814 (0.00)	-5.771 (0.00)
IN_i	-2.830 (0.00)	-3.169 (0.02)	-3.476 (0.056)	-15.230 (0.00)	-15.128 (0.00)	-15.868 (0.00)
U_i	0.408 (0.79)	-1.441 (0.55)	-2.433 (0.35)	-6.974 (0.00)	-7.036 (0.00)	-6.967 (0.00)
IR_i	-2.276 (0.02)	-2.303 (0.17)	-2.454 (0.34)	-6.523 (0.00)	-6.425 (0.00)	-6.399 (0.00)
PG_i	-7.563 (0.00)	-6.512 (0.00)	-6.425 (0.00)	——	——	——
DO_i	-1.863 (0.06)	-2.633 (0.09)	-2.366 (0.39)	-5.427 (0.00)	-5.408 (0.00)	-5.530 (0.00)

❖ الارقام بين الاقواس () تمثل قيم الاحتمالية P_ value وان مستوى المعنوية المقبول هو (5%).

❖ المتغيرات المعنوية (المستقرة) عند نفس المستوى ($I_{(0)}$) لا يحسب لها جذر الوحدة عند الفروق الاولى (I(1)).

❖ الجدول بناءً على بيانات (IMF) وقاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10).

يتضح من الجدول اعلاه أن الانفاق الحكومي والفقر مستقرين عند نفس المستوى ($I_{(0)}$) اذ بلغت قيمة الاحتمالية (P-value) اقل من (0.05)، أما بقية المتغيرات فهي لا تستقر إلا بأخذ الفروق الأولى ($I_{(1)}$).

٣. **اختبار (Johansen) للتكامل المشترك:** بعد اختبار جذر الوحدة وظهور متغيرات لا تستقر إلا بعد اخذ الفروق الأولى ($I_{(1)}$)، يجب اخذ التكامل المشترك لهذه المتغيرات لمعرفة هل تؤثر على

استقرارية المتغير العشوائي ام لا، (اي هل يبقى المتغير العشوائي في المتوسط مساوي للصفر ام لا) فإذا كان هنالك علاقة تكامل مشترك فسوف يكون المتغير العشوائي مستقر وبالتالي علاقة الاجل الطويل غير زائفة، وبالعكس عدم وجود تكامل مشترك يشير الى ان علاقة الأجل الطويل زائفة، ونتائج التكامل المشترك يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (٣): نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك

Table-A Johansen Stat. (Trace Test)

Hypothesized No. of CE (s)	Johansen Stat. (from Trace Statistic)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	149.7517	117.7082	0.00
At most 1*	92.77683	88.80380	0.02
At most 2	47.90502	63.87610	0.51
At most 3	27.11610	42.91525	0.67
At most 4	14.67418	25.87211	0.60
At most 5	6.901369	12.51798	0.35

Table-B Maximum Eigenvalue

Hypothesized No. of CE (s)	Johansen Stat. (From Max-Eigen Test)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	56.97482	44.49720	0.00
At most 1*	44.87182	38.33101	0.00
At most 2	20.78892	32.11832	0.58
At most 3	12.44192	25.82321	0.84
At most 4	7.772807	19.38704	0.84
At most 5	6.901369	12.51798	0.35

الجدولين بناءً على بيانات (IMF) وقاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يتبين من الجدول (٣) (A, B) وجود تكامل مشترك عند متجه واحد لكلا الاختبارين (Trace Test و Max-Eigen Test) اذ بلغت قيمة الاحتمالية P-value اقل من (0.05) وبعد ذلك تصبح اعلى من (0.05) (كما ان القيم المحتسبة اعلى من القيم الجدولية وبعدها تصبح أقل). بذلك هنالك علاقة اجل طويل وتكون علاقة الاجل القصير عند متجه واحد لتصحيح الخطأ.

٤. **علاقة الاجل الطويل:** بعد اختبار التكامل المشترك ووجود ان هنالك علاقة، يتم قياس علاقة الاجل الطويل، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وباستخدام نموذج هندري من الخاص الى العام، والجدول الاتي يوضح النتائج:

الجدول (٤): نتائج تقدير علاقة الاجل الطويل

Response Variable : PC_i				
Variables	**Coff.**	**Std.Error**	**t-stat**	**Prob.**
GR_i	-0.108	0.045	-2.397	0.02
G_i	-0.306	0.100	-3.056	0.00
GI_i	-1.082	0.359	-3.018	0.00
IN_i	0.0007	0.0002	2.911	0.00
U_i	0.237	0.088	2.694	0.01
IR_i	-0.436	0.115	-3.796	0.00
DO_i	-0.143	0.072	-1.997	0.05
PG_i	3.084	1.016	3.037	0.00
C	9.645	4.022	2.398	0.02
n= 39 R^2= 0.947 R^2_adj= 0.933 F_stat= 66.981 Prob.(0.00) D.W.= 2.00 d.f= 30				

الجدول بناءً على بيانات (IMF) وقاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يلاحظ من الجدول (٤) ان جميع المتغيرات معنوية كون ان قيم الاحتمالية P-value لاختبارات (t) اقل من (0.05)، كما ان النموذج معنوي بالكامل وهذا ما يبينه اختبرا (F) ذو الاحتمالية (0.00). وتوضح المتغيرات التفسيرية ما نسبته (93%) من التغير في المتغير التابع المتبقي (7%) يمثل تأثير متغيرات اخرى لم تذكر في النموذج. لا تعاني العلاقة من ارتباط ذاتي لكون ان احصائية (D.W) تبلغ (2) وهي في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي.

يبين معامل الانفاق الاستهلاكي الحكومي (G_I) ان تأثيره سلبي في الفقر، مما يعني ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بوحدة واحدة يخفض الفقر بمقدار (0.306)، كذلك فان الانفاق على التعليم ذو تأثير سلبي في الفقر، فزيادة الانفاق على التعليم بوحدة واحدة يخفض الفقر بمقدار (1.082) وحدة. كما أن تأثير النمو الاقتصادي والاستثمار الحقيقي ومستويات الدين ايضاً سلبية في الفقر، مما يدل على انه زيادة اي من هذه المتغيرات سوف يخفض الفقر وهذا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية باستثناء الدين، فربما زيادة الدين الحكومي في البرازيل هو لتمويل الانفاق الحكومي وبالتالي يُعطي تأثير سلبي. في حين أن تأثير التضخم والبطالة والنمو السكاني ايجابي في الفقر وهذا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية، فزيادة اي متغير من هذه المتغيرات سوف يزيد الفقر، ويمتلك النمو السكاني اعلى تأثير. تبدأ معدلات الفقر من نقطة اعلى من الصفر (عند 9.645) فعند ثبات جميع المتغيرات فأن معدلات الفقر تبدأ من هذه النقطة.

٥. **تقدير علاقة الاجل القصير:**

تم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) لتقدير علاقة الاجل القصير، والجدول الاتي يوضح النتائج:

الجدول (٥): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة الاجل القصير

Variables	Coff.	Std.Error	t-stat
$D(PC_{(-1)})$	٠,٦٩٢	0.211	3.271
$D(G_{(-1)})$	0.053	0.211	0.253
$D(GI_{(-1)})$	0.774	0.598	1.292
$D(IN_{(-1)})$	-0.0003	0.0004	-0.770
$D(U_{(-1)})$	-0.080	0.128	-0.628
$D(IR_{(-1)})$	0.115	0.186	0.617
$D(DO_{(-1)})$	0.260	0.121	2.143
GR	0.071	0.068	1.040
PG	3.360	0.883	3.804
C	-4.766	1.233	-3.804
U_{t-1}	-0.928	0.211	-4.395
n= 38			
R^2= 0.643			
R^2_adj= 0.506			
F= 4.668			
df= 27			
LR_{auto}= 67.139			
P= (0.06)			
LR_χ^2= 595.753			
P= (0.14)			

الجدول بناءً على بيانات (IMF) وقاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يتضح من النتائج (٥) أن المتغيرات المعنوية هي الفقر المتخلف زمنياً، مستويات الدين المتخلفة زمنياً، النمو السكاني، الحد الثابت ومتجه تصحيح الخطأ، هذا لكون ان قيمة (t-test) لهذه المتغيرات أكبر من (2)، كما يتضح من اختبار (F) ان النموذج معنوي، ونسبة التأثيرات للمتغيرات التوضيحية في المتغير التابع هي (50%) والمتبقي يمثل تأثير متغيرات اخرى لم تذكر في النموذج. ولا يعاني النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لكون أن قيم الاحتمالية (P-Value) لاختباري (LR) أكبر من (0.05).

إن تأثير الفقر المتخلف زمنياً في معدلات الفقر موجبة مما يشير إلى ان زيادة الفقر في السنة السابقة بوحدة واحدة سوف يزيد الفقر في السنة الحالية بمقدار (0.692)، كما أن الدين

الحكومي المتخلف زمنياً له تأثير ايجابي في معدلات الفقر للسنة الحالية ومقداره (0.260)، ومعدل النمو السكاني له تأثير ايجابي وكبير ايضاً في الفقر في الاجل القصير (3.360)، وتبدأ المعادلة من نقطة ادنى من نقطة الصفر، أما متجه تصحيح الخطأ فهو سلبي وقريب من الواحد الصحيح (0.928) مما يدل على أن سرعة التعديل والوصول الى نقطة التوازن في الاجل الطويل كبيرة جداً.

٦. **نتائج اختبار السببية:** استخدم اختبار (Granger) لتفحص العلاقة السببية بين المتغيرات وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (٦): نتائج اختبارات السببية (Granger) للفقر مع بعض المتغيرات في البرازيل

اتجاه السببية	عدد المشاهدات	إحصائية F	قيم الاحتمالية	عدد التباطؤات
$GR_i \longrightarrow PC_i$	38	1.557	0.22	1
$PC_i \longrightarrow GR_i$	38	0.036	0.84	1
$G_i \longrightarrow PC_i$	38	0.596	0.44	1
$PC_i \longrightarrow G_i$	38	0.259	0.61	1
$GI_i \longrightarrow PC_i$	38	0.363	0.55	1
$PC_i \longrightarrow GI_i$	38	2.907	0.09	1
$IN_i \longrightarrow PC_i$	38	1.597	0.21	1
$PC_i \longrightarrow IN_i$	38	2.585	0.11	1
$U_i \longrightarrow PC_i$	38	2.169	0.14	1
$PC_i \longrightarrow U_i$	38	2.873	0.09	1
$IR_i \longrightarrow PC_i$	38	0.002	0.96	1
$PC_i \longrightarrow IR_i$	38	1.316	0.26	1
$DO_i \longrightarrow PC_i$	38	0.212	0.64	1
$PC_i \longrightarrow DO_i$	38	0.481	0.49	1
$PG_i \longrightarrow PC_i$	38	10.687	0.00	1
$PC_i \longrightarrow PG_i$	38	0.004	0.95	1

الجدول بناءً على بيانات (IMF) وقاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يستدل من الجدول (٦) أن هنالك علاقة سببية باتجاه واحد عند مستوى معنوية (5%) وهي من النمو السكاني إلى الفقر، بذلك فأن السياسات الملائمة لعلاج الفقر تبدأ من معالجة النمو السكاني، فلتخفيض الفقر لابد من تخفيض معدلات النمو السكاني.

أما عند مستوى معنوية (10%) فيكون هنالك اتجاهين اخرين للسببية الأول من الفقر إلى الانفاق على التعليم والثاني من الفقر إلى البطالة، مما يعني أن السياسات الملائمة تبدأ من الفقر لكي يأخذ الانفاق على التعليم ومعالجة البطالة مجراهم الصحيح. فعند تخفيض الفقر سوف يزداد الانفاق على التعليم نتيجة زيادة الطلب على الاخير، كما أن تخفيض الفقر سوف تنخفض البطالة لكون ان تخفيض الفقر يتم من خلال زيادة الاستثمارات ومن ثم تشغيل العمال وتخفيض البطالة.

سابعاً. الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. هنالك تأثير سلبي وقوي للإنفاق الحكومي على التعليم في الفقر، أي بزيادة هذا النوع من الانفاق فإن الفقر سوف ينخفض بنسبة عالية، وهذا يتلاءم مع وجهة النظر الاقتصادية في أن الانفاق على التعليم له تأثير قوي في الفقر من خلال زيادة الانتاجية للعامل المتعلم، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً ليرى تأثيراته، مما ادى الى ظهور هذه العلاقة في الاجل الطويل واضمحلالها في الاجل القصير.

٢. هنالك تأثير سلبي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الفقر، فعند زيادة هذا النوع من الانفاق فإن الفقر ينخفض، والتأثير يكون في الاجل الطويل وانعدامه في الاجل القصير وهذا يتلاءم مع وجهة النظر الكينزية.

٣. يكون تأثير الدين الحكومي في الفقر سلبي في الاجل الطويل، ذلك لكون أن هذه الديون تستخدم في تمويل الانفاق بدلاً من الضرائب كما تظهره بيانات (IMF)، وأن الديون تساهم بها اصحاب الدخول المرتفعة، مما يسهم في التخفيض من حدة الفقر. اما في الاجل القصير فيكون تأثيره ايجابي فزيادته تزيد الفقر بسبب انه يقوم بسحب العملة من التداول، وهذا يتلاءم مع وجهة النظر الاقتصادية.

٤. زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض الفقر، وهذا بسبب زيادة دخول الافراد نتيجة هذا النمو الاقتصادي، وهذا يتلاءم مع وجهة النظر الاقتصادية.

٥. زيادة الاستثمار الحقيقي يخفض الفقر، وهذا ناتج من تشغيل الايدي العاملة عند زيادة الاستثمار وتوفير دخول لهم.

٦. إن تأثير كلاً من التضخم والبطالة في الفقر ايجابي، فزيادة التضخم يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية، مما يعني الحاجة إلى اموال أكثر لتلبية نفس الاحتياجات السابقة. كما أن زيادة البطالة تعني انخفاض الدخول نتيجةً لعدم حصول كمية أكبر من العمال على الدخول وبالتالي زيادة الفقر.

٧. زيادة النمو السكاني له تأثير ايجابي وقوي في الفقر سواء على الاجل القصير أم الطويل، هذا يعني أن زيادة عدد السكان مع بقاء الموارد على حالها سوف يؤدي إلى انخفاض حصة الافراد من الموارد.

٨. ارتفاع معامل جيني في كل سنوات الدراسة بشكل كبير، فعلى الرغم من زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الفقر خصوصاً في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة، إلا أن معامل جيني لم ينخفض إلا بمستويات قليلة جداً، مما يعني عدم توجيه الانفاق الحكومي بشكل صحيح.

ثانياً. المقترحات:

١. زيادة الانفاق الحكومي مع توجيه النسبة الاكبر نحو التعليم خصوصاً في المناطق الفقيرة، والاهتمام بمستويات التعليم كونها القادرة على زيادة الانتاجية وزيادة مستويات الجودة والوعي الثقافي لكي يساهمون في تخفيض الفقر.

٢. الاعتماد على مصادر متعددة لتمويل الانفاق الحكومي، والبحث عن المصادر التي لا يكون لها تأثير في زيادة الفقر مثل الدخول في مشاريع استثمارية.

٣. توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات والمناطق التي تعاني من الفقر خصوصاً المناطق الريفية، ذلك لتخفيض الفقر وتفاوت الدخول معاً.

٤. تشجيع الاستثمارات الخاصة لما لها من دور في تخفيض الفقر، ذلك من خلال توفير فرص عمل للأيدي العاملة المتوفرة، وبالتالي توفير دخول لهم، كما يعمل الاستثمار في السيطرة على التضخم من خلال زيادة العرض الكلي.
٥. السيطرة على معدلات النمو السكاني، من خلال نشر التوعية والثقافة العامة.

المصادر:

المصادر العربية

أولاً. المنشورات الرسمية:

١. البنك الدولي، بنك البيانات، قاعدة بيانات الفقر وعدم المساواة:
databank.albankaldawli.org/source/poverty-and-equity/preview/on

ثانياً. الدوريات:

١. ابو الشعير وعبد الباسط، محمود جواد ومروة، ٢٠١٧، دراسة وتشخيص الفقر في المناطق الريفية للعراق باستخدام الطريقة التقليدية (Crisp)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٠٣، المجلد ٢٤.
٢. احمد، يونس علي، ٢٠١٠، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بتوزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة ٢٠٠٩، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٨٣.
٣. البيرماني وداود، صلاح مهدي ومحمد نوري،٢٠١٧، أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٨، المجلد ٢٣.
٤. الشريف، محمد شريف بشير، ٢٠١٨، تحليل اسباب الفقر والاستراتيجية المرحلية لمكافحته في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٠٥، المجلد ٢٤.
٥. عبد واخرون، مهند خميس، ٢٠١٩، العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٥) العدد (٤٧) ج٢.
٦. الكبيسي وحسن، محمد صالح سلمان ونضال قادر، ٢٠١٤، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٧٨، المجلد ٢٠.

المصادر الانكليزية:

A. official Publications:

1. IMF, 2019, World Economic Outlook Database, Data and Statistics: www.imf.org/external/data.htm

B. Journal:

1. Adelowokan and Osoba, Oluwaseyi Adedayo and Adenike. M., 2015, Oil Revenue, Government Expenditure and Poverty Rate in Nigeria, Global Journal of Management and Business Research: B Economics and Commerce, Volume 15 Issue 10 Version 1.
2. Asghar and others, Nabila, 2012, Government Spending, Economic Growth and Rural Poverty in Pakistan, Pakistan Journal of Social Sciences, Vol. 32, No. 2.
3. Dahmardeh and Tabar, Nazar and Mahmoud Hashemi, 2013, Government Expenditures and its Impact on Poverty Reduction (Empirical From Sistan and Baluchestan Province

of Iran), International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 2, No. 1.

4. Enyim, Okulegu Bethran, 2013, Government Spendings And Poverty Reduction In Nigerian's Economic Growth, International Journal of Social Sciences and Humanities Reviews, Vol.4, No.1..
5. Kazungu and Cheyo, Khatibu G.M. and Mudith B., 2014, Government Expenditure on Growth Strategies and Poverty Reduction in Tanzania. What Have we learned?, African Journal of Economic Review, Volume I1, Issue 1.
6. Mapfumo and others, Alexander, 2012, The Impact Of Government Agricultural Expenditure On Poverty In Zimbabwe, Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences, No. 7.
7. Mehmood and Sadiq, Rashid and Sara, 2010, the Relationship between Government Expenditure and Poverty: A Cointegration Analysis, Romanian Journal of Fiscal Policy, Volume 1, Issue 1.
8. Oriavwote and Ukawe, Victor E. and Andrew, 2018, Government Expenditure and Poverty Reduction in Nigeria, Journal of Economics and Public Finance, Vol. 4, No. 2.
9. Osundina and Others, C. K., 2014, Disaggregated Government Spending on Infrastructure and Poverty Reduction in Nigeria, Global Journal of Human-Social Science: E Economics, Volume 14, Issue 5, Version 1.